- 12 -

لا يمكننا الاستمرار على هذا المنوال

انتظر ثمانية من المسلحين عند جانبي مسجد السَّجَّاد الواقع جنوب غرب بغداد. لم يكن هدفهم متمثلاً فيمن هو مهم من الساسة، أو رجال الأعمال، أو القادة الدينيين، بل مدير معمل متواضع، في الثالثة والخمسين من العمر. أوقف المسلحون سيارته، حين كان في طريقه إلى العمل في الثامنة صباحاً، قبل أن يطلقوا النار على صدر سائقه وساقه، ويقتادوا المدير خارج العربة. ألقوا به على الأرض، قبل أن يطلقوا النار عليه خمس مرات، ويصيبوه برصاصة في الرأس في نهاية المطاف.

نشرت أكبر صحف العراق خبراً صغيراً يتحدث عن أن الضحية كانت فائز غني عزيز، المدير العام لشركة الزيوت النباتية. كنت قد التقيت الرجل قبل بضعة أسابيع، لا أكثر، بعد أن حثني تيم كارني على زيارة معمل الشركة المتداعي. تساءلت، في قرارة نفسي، عما يمكن أن يدفع أحدهم إلى التخلص من مدير أحد المعامل. حدثت الواقعة في أواخر تموز/ يوليو 2003، بعدما يتجاوز ثلاثة الأشهر، بمرحلة بسيطة، من سقوط بغداد، وقبل مرحلة طويلة من وضع العاملين لدى الحكومة على قائمة الاغتيالات.

اتضح الأمر لي فيما بعد: كان عزيز يخوض فيما هو خطر من الموضوعات. تحدث الرجل في السابق، وإن بنبرة خافتة، عن مسألة الخصخصة.

كنت قد سافرت مع جيري بريمر مؤخراً لحضور اجتماع خاص للمنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن، حيث عرض رؤيته في عراق السوق الحرة أمام المئات من مديري الأعمال. تحدث بريمر في خطابه، الذي ألقاه في خيمة عملاقة نصبت على أرض منتجع فاخر في البحر الميت، قائلاً: «تعين الأسواق الموارد بما هو أكثر فاعلية من الساسة. يتمثل هدفنا الإستراتيجي، في الأشهر المقبلة، من ثمّ في تفعيل السياسات

التـي تسهـم في إعادة تحويل الأشخاص والموارد من شركات الدولـة إلى الشركات الخاصة الأكثر إنتاجية».

ناقش الرجـل بحماسة بالغة، بينمـا كنا عائدين إلى بغداد علـى متن طائرة نقل عسكريـة أمريكية، الحاجة إلـى خصخصة المعامل المدارة مـن قبل الدولة، بحيث طغـى صوته على الضجيج المنبعث من قسم الشحـن. تحدث بريمر، بذلك الصدد، قائلاً: «يتعين علينا التقدم سريعاً فيما يتعلق بهذه الجهود. يعد تحويل شركات الدولة العقيمة إلى القطاع الخاص أمراً أساسياً لتعافي العراق من الناحية الاقتصادية».

قصـدت معمل الزيـوت النباتية، بعد بضعة أيـام؛ بغية سؤال عزيـز عن رأيه في إستراتيجيـة بريمر، ليبدي موافقته الكاملـة، قائلاً: «نحتاج مستثمرين خارجيين. لا يمكننا الاستمرار على هذا المنوال».

لـم يطلـع عزيز زملاءه فـي المعمل، بالمطلق، علـى تلـك الآراء -عالماً بخطورة التحدث عن تقليص عدد العمال- ليعبر عن معارضته، بكل الأحوال، زيادة عدد القوة العاملة المتضخمة في المقام الأول. طالب العشرات ممن صرفوا قبل الحرب بالعودة إلـى وظائفهم، ليرفض عزيز إعادة استخدامهم. دخل رجـل مكتبه، قبل يومين من مقتلـه، حاملاً قنبلة يدوية، مهدداً بتفجيرها إن لم يستعد وظيفته. قام العشرات من طالبـي الوظائف، بالرغـم من نجاح عزيز في تهدئة الموقـف، بالاحتجاج، في اليوم الثاني أمام مقر الوزارة المؤقت.

استذكـر لـؤي علي، مسـؤول أمن الوزارة، بذلـك الصدد، قائـلاً: «كانوا يقولون الآتي: «إما أن تسمحوا لنا بالعودة إلى وظائفنا، أو سنقوم بشيء ما». لم يخالج علياً الشـك بمقتل عزيز جـراء معارضته إعادة توظيف العمـال، قائلاً بوجود «صلة قوية للغاية بين الأمرين».

أثـار مقتل عزيز موجـة من الذعر داخـل وزارة الصناعة. تطلـع الوزير العراقي المؤقـت ومستشـاروه إلى البـدء بعملية الخصخصـة، على أنها تمثـل وسيلة سريعة لإثرائهـم. اتسم أولئك بالحماسة، مـدة من الزمن، في الترويج لعملية الخصخصة،

بمـا يفوق تيم كارنـي، وغلين كورليس، وبراد جاكسـون، المستشارين الأمريكيين في الـوزارة. غيّر موت عزيـز من ذلك بكل الأحوال. إن قتل أحـد رجالهم لمجرد رفضه توظيف عمال جدد، فما الذي سيحدث إن سمحوا بصرف عشرات الآلاف من العمال مـن قبل المستثمرين الخصوصيين؟. لم تتملك الرغبة أحداً في الوزارة –بين عشية وضحاها– في التحدث عن عملية الخصخصة.

وصـل توم فولي بغداد، بعد أسبوعيـن من مقتل عزيز، لترؤس دائرة جديدة ضمن سلطة الائتلاف المؤقتة: مكتب تنمية القطاع الخاص. تجسدت مهمة فولي، كما عينَّها، في خصخصة شركات العراق جميعها المملوكة من قبل الدولة في أثناء ثلاثين يوماً.

لقـي الرجل المعارضـة الأولى من القصـر الجمهوري ذاته. أعلـم فولي من قبل معاونيـه، ودائرة السلطة القانونية، أن بيع ممتلكات الحكومة العراقية، مثل المعامل، يخـرق على الأرجح معاهدة هيغ الموقعة في العـام 1899، المتعلقة بقوانين الحرب. تنصـ الفقـرة 55 من المعاهدة على أن قوة الاحتلال «تعد مديـراً ومنتفعاً، ليس إلا، مـن المباني العامة، والعقـارات، والغابات، والممتلكات الزراعيـة المنتمية إلى البلد المعادي» ويتعين عليها «الحفاظ على رؤوس أموال تلك الممتلكات».

تراجـع العراقيون فـي وزارة الصناعة عن مواقفهم السابقـة حين عمد فولي إلى مفاتحتهـم بشـأن موضـوع الخصخصة. سلّط مـوت عزيز الضوء على مـا تتسم به المسألـة من حساسية وخطورة. أخبر فولي من قبل مهدي الحافظ، وزير التخطيط، الذي كان يعدّ واحداً من أبرز المفكرين التقدميين من القادة العراقيين، بوجوب بيع الشـركات المـدارة من قبل الدولة، التـي تفتقر إلى الفاعليـة، دون أن يتم ذلك على الفور بكل الأحوال، «لما يمكن أن يسببه من زعزعة كبيرة للاستقرار».

لـم يفُتّ ذلك في عضد فولي. أجرى الرجـل اتصالاته، محاولاً إقناع أصدقائه فـي وول ستريـت بالاستثمار في قطاع الصناعة العراقي. لـم يكن الأخيرون بأكثر حماسة من العراقيين. التجأ فولي إلى مجلس الحكم، من ثَمّ ليرفض مطالبه على حد سواء.

حل الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، فيما بعد، وأعلن عن انتقال السيادة إلى العراقيين بحلول حزيران/ يونيو. لم يكن هنالك من سبيل للخصخصة على وجه السرعة. فقد بريمر ورؤساؤه في واشنطن شهيتهم للقيام بذلك، وإن توافرت إمكانية بيع بعض الشركات قبل تسليم السيادة. ما كانوا راغبين في أن تعرقل أي من الأمور عملية نقل السلطة.

اقترح متعهد من بيرينغ بوينت، الشركة الاستشارية الموكلة مساعدة سلطة الائتلاف المؤقتة فيما يتعلق بإعادة الإعمار الاقتصادي، على فولي تأجير المعامل لمستثمرين خصوصيين، عوضاً عن بيعها بصورة فورية. خاطب الرجل فولي، بذلك الصدد، قائلاً: «هذا ما فعلناه في كوسوفو. يمكن أن ينجح هنا أيضاً». قبل فولي موضوع التأجير على مضض، علاوة على مجلس الحكم. أعلنت وزارة الصناعة، في شباط/ فبراير 2004، أنها ستطرح مناقصة لتأجير خمسة وثلاثين معملاً منفصلاً، مع تقديم المستثمرين وعوداً بعدم صرف، أي من الموظفين.

لم تتسم الاستجابة بتلك القوة. ازدادت حركة التمرد تأثيراً، بينما لم تكن الكهرباء كافية، ناهيك عن إغلاق المطار أمام الرحلات التجارية. من كان سيدري، علاوة على ذلك، ما إذا كانت الحكومة العراقية الجديدة ستلتزم بالاتفاقات الموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة؟. لم يؤجر أي من المعامل -بعد ذلك- بحلول مغادرة بريمر.

استنتج بريمر، بعد بضعة أشهر من وصول فولي بغداد، أن الأخير لم يكن الرجل المناسب لأداء المهمة، بل صديقاً للرئيس لا أكثر. أخبر بريمر العاملين في القصر «بعدم إمكانية المس» بفولي.

خرج بريمر، في نهاية المطاف، بوظيفة جديدة لفولي، في أوائل العام 2004. سيجوب الرجل العالم، برفقة وزير الخارجية السابق جيمس بيكر؛ لإقناع الدول بإسقاط ديونها المستحقة على العراق.

استبدل فولي، ما إن غادر العراق، بمعاونه مايكل فلايتشر، رجل الأعمال المنتمي إلى نيوجيرسي. افتقر فلايتشر إلى الخبرة، فيما يتعلق بتشجيع المشروعات الحرة

فـي الاقتصادات الاشتراكية، بالرغم من عمله مسؤولاً لوزارة الخارجية في إفريقية، في سبعينيات القرن المنصرم. لم يفتقر الرجل، بكل الأحوال، إلى ما يتسم بالأهمية من الصلات: كان شقيقه آري سكرتير بوش الصحفي.

مثّلـت اتفاقية الخامـس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبـر بداية النهاية لتجربة المحافظين الجـدد في العراق. رفض العديد من موظفـي سلطة الائتلاف المؤقتة البـارزون، مع ذلـك، الخضوع لتلـك الحقيقة، كمـا فعل جيم هافمـان وتوم فولي، متمسكيـن بمشروعاتهم الأثيرة. لـم يتبقَّ سوى سبعة أشهـر ونصف الشهر لحلول نهايـة حزيران/ يونيـو، وقد كانت تلـك المرحلة كافيـة لإحداث بعض التغييرات الكبيرة.

كانت القائمة طويلة بالفعل. رغب فريق الاتصالات الإستراتيجية في تشكيل لجنة اتصـالات عراقية فيدرالية. رغب المدافعـون عن المساواة بين الجنسين في افتتاح مراكـز نسوية عبر الجنـوب الشيعي. رغب فريق الحكم في تعييـن أعضاء جدد في مجالـس الحكم المصغرة في كل من المحافظات. رغـب فريق السياسة الأمنية في التأكد من حل الميليشيات جميعها. رغب بريمر في تعيين مفتشين عموميين لاقتلاع جـذور الفساد في كل من الوزارات، ورغب الجميع، كما بدت الحال عليه، في إصدار بريمر المزيد من القوانين.

لم ينـوِ المحافظون الجدد، الذين خلفـوا المسؤول الاقتصـادي بيتر مكفرسون، التخلي عن كل شيء. أدرك أولئك –على أقل تقدير، إن كانوا عاجزين عن بيع الشركات المدارة من قبل الدولة– أن بمقدورهم العمل على وقف سياسة الدعم. لم يباع غالون الوقـود بخمسة سنتات؟، لم توزع الكهرباء بصورة مجانية؟، لم تقدم الأسمدة بسعر رخيـص للغاية، بحيث يعمد المزارعون إلى تهريبهـا إلى سورية والأردن؛ بغية بيعها، عوضـاً عن استخدامها فـي أراضيهم؟، لم تقدم حصص الطعـام الشهرية للجميع، بغض النظـر عن مدى حاجتهم إليها؟. تكلف سياسـة الدعم والمعونات ما يزيد عن نصـف ميزانية العراق السنوية – تبلغ كلفة حصـص الطعام وحدها خمسة مليارات دولارٍ سنويـاً – وتجسـد نظـام توزيع اقتصادي، علـى النمط السوفييتـي، يفتقر إلى

الفاعلية إلى حد بعيد. أدرك اقتصاديو سلطة الائتلاف المؤقتة أن تقليص المعونات، الذي يسبب ارتفاعاً في الأسعار، سيفتقر إلى التأييد الشعبي، ويولد الاضطراب على الأرجح، ولكنهم كانوا مقتنعين بأن مسؤولية سلطة الائتلاف المؤقتة تتمثل في صرف العراقيين عن اللجوء إلى المعونات الحكومية. استنتج أولئك، على حد سواء، أن الحكومة العراقية، التي ستستلم زمام الأمور من سلطة الائتلاف المؤقتة، لن تمتلك القوة الكافية لاتخاذ مثل تلك الخطوات.

خرج الاقتصاديون، عوضاً عن مضاعفة أسعار الوقود أو الأسمدة، بما ارتأوه أقل خطورة من الإستراتيجيات للبدء في تقليص المعونات. يستلم العراقيون شهرياً حصص طعام حكومية، تتألف من أكياس الأرز، والبقول، والطحين، والسكر، والشاي، وغير ذلك من المواد الأساسية. ستتوقف الحكومة -بمقتضى خطة سلطة الائتلاف المؤقتة- عن طلب وتوزيع حصص الطعام، وتقدم للناس، عوضاً عن ذلك، دفعات نقدية مساوية لكلفة الطعام. سيعمد القطاع الخاص، بحسب اعتقادهم، إلى توزيع الطعام بصورة أكثر فاعلية، ليوفر مئات الملايين من الدولارات على الحكومة سنوياً. يمكن للحكومة العراقية المستقلة أن تقرر المضي إلى ما هو أبعد من ذلك، عبر تقليص الدفعات إلى المقتدرين، بعد التحقق من إمكاناتهم المادية.

اتسمت النظرية بالسلامة، كما في حال الخصخصة، ليثير التطبيق العملي ما هو هائل من المخاوف. أخبر بريمر من قبل كبير مستشاري سلطة الائتلاف للعمل والشؤون الاجتماعية، بعد ستة أيام من توقيع اتفاقية الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، أن الخطة «قابلة لإثارة مشكلات إنسانية ضخمة». دافع بريمر بقوة عن تقديم المعونات نقدياً، وقد كانت معارضة التغيير تمثل انتحاراً وظيفياً حقيقياً في القصر، ولكن المستشار كان جيم أوتويل، رجل الإطفاء القوي، الذي تصادم مع بيرني كيريك في السابق. ارتقى أوتويل؛ بالرغم من انتسابه إلى رجال الإطفاء العاديين، ليصبح كبيراً لمستشاري العمل والشؤون الاجتماعية، بحلول خريف العام 2003، جراء فشل وزارة العمل الأمريكية في إرسال أي من الأشخاص إلى بغداد لشغل المنصب. اعتبر أوتويل الأكثر إلماماً بشؤون العمل، من بين الموجودين في المنطقة الخضراء، بالنظر إلى ما امتلكه من خبرة في التعامل مع نقابة رجال الإطفاء في بوفالو.

أخبـر أوتويل بريمر أن مسؤولية تلقـي حصص الطعام وتدبيرها كانت ملقاة على عاتـق النسـاء العراقيات فـي المقـام الأول. إن تحولت سلطة الائتـلاف المؤقتة إلى الدفعـات النقدية، فستتوافـر الإمكانية في تلقيها من قبل الرجـال، وتبديدهم إياها علـى أمـور أخرى. كان احتمال الخطأ وارداً، على حد سـواء، بما لا يمكن تجاهله في بلـد يبلغ عـدد سكانه الخمسة والعشريـن مليون نسمة. خاطـب أوتويل بريمر، بذلك الصـدد، قائلاً: «لنفترض أننـا أنجزنا العملية بنسبة 99% مـن الدقة، وحرم واحد بالمئـة، لا أكثر، مـن تلقي الدفعات. سيصبح لدينا، من ثمّ مئتـان وخمسون ألفاً من العراقييـن الجيـاع، الغاضبيـن، الذيـن اعتادوا تلقـي المعونات. لن تذكـر المشكلة السابقة بالمقارنة مع ما سيحدث».

لم يفتقر فريق السلطة الاقتصادي إلى الطموح، بادئاً في دراسة جدوى القيام بمنح كل عائلة بطاقة ائتمانية تخولها الحصول على قيمة ما تستحقه من معونات. افترض برصيـد البطاقات أن يملأ كل شهر بصورة تلقائية. تملك الذعر أوتويل بالنتيجة. لم يسبق لأحد في العـراق استخدام البطاقات الائتمانية، ناهيك عن عدم وجود أجهزة للصرافة الآلية، والافتقار إلـى الخدمة الهاتفية والطاقة الكهربائية ردحاً طويلاً من اليـوم. ما الذي توقعته سلطة الائتـلاف المؤقتة فيما يتعلق بكيفيـة تعامل التجار مع بطاقـات الائتمان؟، من الذي سيشتري المواد بتلـك الطريقة؟. لم تمثل الفكرة، في نظر أوتويل، سوى أخرى مصطنعة في الأبراج العاجية، داخل مدينة الزمرد.

لـم يتأثر بريمر بتحذيرات أوتويل. اتسمـت العملية بالعقلانية في نظره، وقد قرر البـدء فـي تنفيذها بحلـول الأول من حزيران/ يونيـو – قبل ثلاثين يومـاً من تسليم السيـادة. لم يتراجـع أوتويل بكل الأحـوال. التمس الرجل أعضـاء بارزين من البعثة البريطانيـة ضمن سلطة الائتـلاف المؤقتة، ليقتنعـوا بمخاوفه، ويسعـوا للتأثير في بريمـر والجيش الأمريكي. كانت القيـادة العسكرية الأمريكية، فـي نهاية المطاف، مـن أسقـط تلك الخطة. كانت القـوات منهمكة بالفعل في محاربـة التمرد، ولم يكن بمقدورهـا التعامل مع ما يمكـن أن يقوم من ثورات جراء قضيـة الغذاء. إن لم يمثل تغيير نظام المعونـات الغذائية شرطاً أساسياً لتسليم السلطة، فلم تكن هناك حاجة

للقيـام بـه. لم ينظر أعضاء الفريـق الاقتصادي إلى الأمر مـن الزاوية ذاتها: يمكن لقليـل مـن الألم الآن أن يمنع حدوث مشكلات أكبر فـي المستقبل. تغيرت التوقعات، فيما بعد، بكل الأحوال. لم تعد المقاييس متمحورة حول ما هو أفضل للعراق، لتستند الحسابات الجديدة إلى ما هو أفضل لواشنطن.

أدرك جـاي هالين، البالغ أربعة وعشرين من العمر، بعد بضعة أسابيع من وصوله إلى بغداد، أنه لن يحقق هدفه المتمثل في إعادة افتتاح سوق البورصة بحلول الحادي والثلاثيـن مـن كانـون الأول/ ديسمبر. انتقلت عـدوى طموح ما قبـل الخامس عشر مـن تشرين الثاني/ نوفمبر إلى الرجل، على حد سـواء، كما الجميع في القصر على وجـه التقريب. اتخـذ هالين القرار ببنـاء ما أسمـاه «سوق بورصة جديـدة كلياً من نقطـة الصفر»، ناهيك عـن تزويدها بالأنظمة الحاسوبية، وتعييـن مجلس لإدارتها، وتشكيـل لجنة للأوراق الماليـة والصرف، ومنح الرخـص للمضاربين، ووضع قانون معـدل للأسواق المالية. لم يظهر العراقيـون كثيراً من التأييد، بالرغم من الحماسة الأمريكيـة للخطة. تجسدت أولويتهـم القصوى في إعادة افتتـاح السوق، لا تنصيب الحواسيـب، أو وضع قانون جديد لـلأوراق المالية. رغب المضاربون والمتاجرون في العـودة إلى أعمالهم، كمـا أراد المستثمرون البيع والشراء. خاطـب السمسار طالب الطباطبائـي هالين، بذلك الصدد، قائلاً: «النـاس مفلسون وحائرون. لم تريد صنع الأعداء؟. دعنا نعمل بها كما في السابق».

افتقـرت خطة هالين إلى الواقعية في نظر الطباطبائي، حامل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ولاية فلوريدة. تحدث الرجل، بذلك الصدد، قائلاً: «كانت مبالغة في الخيال والعظمة بما لا يتيح تطبيقها. لم يصغِ هالين إلينا، بكل الأحوال».

تملكـت هالـين القناعة بضـرورة إحداث تغييـرات كبيرة. تحـدث الرجل، بذلك الصدد، في وقت لاحق، قائلاً: «لم تكن القوانين والأنظمة العراقية متناغمة بالمطلق مع العالم الحديث. غابت الشفافية في المجالات كافة. مثلت البورصة، بالقدر الأكبر، مكانـاً يشتري فيـه صدام وصحبه الشركات الخاصة، التي لـم يتملكوا فيها حصصاً بالوسائل الأخرى».

التجأ هالين إلى مجموعة الخدمات المالية التطوعية، المنظمة الأمريكية غير الربحية، التي تقدم العون فيما يتعلق ببناء أسواق البورصة في الدول النامية. وافقت المجموعة، المؤلفة من خبراء حكوميين وخصوصيين، على إرسال وفد من ستة أشخاص إلى بغداد، في تشرين الثاني/ نوفمبر؛ بغية التقاء هالين ومجموعة من العراقيين. وافق المتطوعون الأمريكيون، في أثناء الاجتماع الذي نقل إلى الأردن في أعقاب الهجوم على فندق الرشيد، على مساعدة هالين في إنجاز لائحة أهدافه. تولى أحد المشاركين مهمة إعادة كتابة قانون الأوراق المالية، بينما عرض الآخرون تقديم العون فيما يتعلق بتدريب المضاربين، وشراء أجهزة الحاسوب.

بدأ هالين في فصل العراقيين، مع كتابة القانون الجديد. وظفت سوق البورصة القديمة خمسة وثمانين موظفاً –بما يفوق، إلى حد كبير، حاجته من العاملين في السوق الجديدة، المزودة بأجهزة الحاسوب. عقد هالين العزم– على النقيض من مسؤولي سلطة الائتلاف الآخرين، الذين أبقوا على الموظفين السابقين كافة فيما أشرفوا عليه من مؤسسات حكومية – على إقامة سوق بورصة صغيرة، أمريكية الطابع، بما لا يزيد على أربعين من الوظائف، مدفوعة الأجر. التقى الرجل كلاً من الموظفين القدامى، قبل أن يصرف خمسة وأربعين من الخدمة. تحدث هالين، بذلك الصدد، قائلاً: «أغضب ذلك الكثيرين حتماً، ولم يكن بالأمر السهل، بالنظر إلى عدم اعتياد العراقيين الفصل من الخدمة».

رشح هالين تسعة من العراقيين للعمل في مجلس إدارة السوق. سعى الرجل، بغية ضمان استقلالية المجلس، إلى إيجاد أربعة أشخاص، على أقل تقدير، من غير المنخرطين في عمليات السوق اليومية، ولكنه لم يكن على علم بكثير من رجال الأعمال العراقيين المتسمين بتلك الصفة. التجأ هالين إلى اثنين من العراقيين الموثوقين؛ بغية تزكية بعض الأسماء. اختبر الرجل مهارات المرشحين في اللغة الإنجليزية – قائلاً، في وقت لاحق، إن ذلك كان لأجل فائدته الشخصية – و«الوصول إلى نمط تفكير أمريكي للغاية، فيما يتعلق بمجال الأعمال والرأسمالية».

كون هالين، في نهاية المطاف، ما ارتآه مجموعة رائعة، قبل أن يخبره صديق عراقي أنه يرتكب «خطأ فادحاً». انتمى معظم من اختارهم هالين من المرشحين إلى العرب

السنة، بما يمكن تفهمه -بالنظر إلى انتماء معظم الخبرات في مجال الأعمال والمال، في الأيام السابقة، إلى المجتمع السني- ولكن القادة الشيعة والأكراد كانوا سيستاؤون بالتأكيد. عمد هالين، من ثمّ إلى استبعاد بعض الأسماء السنية من اللائحة.

استلزم افتتاح البورصة المال، على حد سواء، لشراء أجهزة الحاسوب، واستئجار المبنى، وتهيئته، وقد عنى ذلك انخراط هالين في المنافسة مع مسؤولي سلطة الائتلاف الآخرين، بكل ما يلتمسونه من مشروعاتهم الخاصة. تحدث الرجل، بذلك الصدد، قائلاً: «يمكن لبعضهم أن يجادلوا على أن البلد يستلزم كثيراً من الحاجات، كالكهرباء والأمن، فمن ذا الذي سيكترث، من ثمّ لسوق البورصة؟». ارتأى هالين، بكل الأحوال، أن مشروعه يستحق أن يرى النور، بما لا يقل عن المشروعات الأخرى. بدأ الرجل في إقناع رئيسه، والمسؤولين جميعاً عن عملية التمويل؛ بغية الإنفاق على مشروع البورصة. حصل هالين، في نهاية المطاف، على ما يحتاجه من أموال.

أصبح قانون الأوراق المالية جاهزاً، بحلول ربيع العام 2004، بعد مراجعته من قبل محامي سلطة الائتلاف، وعدد من الوكالات الحكومية في واشنطن. وقع بريمر القرار، في 19 نيسان/ أبريل، ناهيك عن تعيين تسعة العراقيين، الذين انتقاهم هالين، لتشكيل مجلس إدارة السوق. تمت تسمية خمسة عراقيين آخرين لإدارة لجنة الأوراق المالية والصرف.

اختار مجلس إدارة السوق طالب الطباطبائي - السمسار الدارس في الولايات المتحدة، المنتقد هالين إلى أبعد الحدود - رئيساً له. منح قانون الأوراق المالية الجديد مجلس الإدارة السيطرة على عمليات السوق، دون الحديث عن دور مستشار سلطة الائتلاف المؤقتة. افترض هالين أن بإمكانه المشاركة في صنع القرار حتى تسليم السيادة. ارتأى الطباطبائي وأعضاء مجلس الإدارة، بكل الأحوال، أن المسؤولية تقع على عاتقهم.

أعاد مجلس الإدارة التعاقد مع الخمسة والأربعين موظفاً الذين استبعدهم هالين. لم تكن سوق البورصة بحاجة إلى المزيد من الموظفين، ولكنها افتقدت الرغبة في

صنـع الأعداء من العراقيين، بالنظر إلى افتقار ذلـك إلى العقلانية. من كان ليدري ما يمكن أن يصدر عن المستبعدين من الموظفين؟

قـرر الطباطبائي وأعضاء مجلـس الإدارة الآخرون، على حد سواء، افتتاح السوق بأقـرب ما يمكـن. ما كانـوا راغبين فـي الانتظار عدة أشهـر إلى تنصيـب الأنظمة الحاسوبيـة. أمـر الأخيـرون باستحضـار العشرات من الألـواح إلـى البورصة، بغية استخدامها في تتبع أسعار البيع والشراء، كما كانوا يفعلون قبل الحرب.

اشتـد التوتـر بين هالين ومجلـس إدارة البورصة. اتسم أعضـاؤه في نظر الرجل «بالعنـاد ومقاومة التغيير». لـم يفهم أعضاء المجلس، بدورهـم، سبب تدخل هالين الدائـم فـي شؤونهم. كان العـراق بلدهم، في نهايـة المطاف. رفض الأعضاء دفع فواتيـر مـا طلبه هالين من خدمات، ما كانت ضرورية فـي نظرهم، بينما رأى هالين أنها كانت معقولة للغاية، مثل تأمين الحراسة لحماية المبنى من المتطفلين. «لم يكن سلوك الأعضاء لطيفاً» في نظر الرجل.

غادر هالين العراق في 22 حزيران/ يونيو، لتفتتح السوق بعد يومين من ذلك. وجه المضاربون الأوامر، صارخيـن، إلى المتاجرين في أرض البورصة، ممن يستخدمون ألواحهـم البيضـاء العملية. لم تكن التعاملات تسجل بواسطـة أجهزة الحاسوب، بل علـى قصاصات صغيرة، بواسطة أقلام الحبر. أبقى موظفو سلطة الائتلاف أنفسهم بمنأى عن السوق، مخافة استحضارهم الهجمات عليها من قبل المتمردين.

تحـدث هاليـن، عند عودتـه إلى الولايـات المتحـدة، في مقابلة مـع «جمعية الدراسـات والتدريب الدبلوماسي»، قائلاً: إن عمله في العراق «لم يكن ليتوج على رأس إنجازاته المهنية».

أردف الرجـل قائلاً: «لـم أكن سعيداً حين غادرت، ولكـن شعوري يختلف حينما أسترجع الأمر برمته، وأنظر إلى كل ما كنت أتصدى له. كنت بمفردي، طيلة خمسة أشهـر، فيمـا هو مستحيل من الأوضـاع، على وجه التقريب. كنـت أشعر حقيقة، في بعض الأحيان، باستحالة العمل علـى ترتيب الأوضاع. أشعر بكثير من الفخار، حين

أستذكر ما كانت عليه الأمور، لعلمي أنني كنت مؤثراً في إيصال الأوضاع إلى ما هي عليه اليوم، وإن لم تسر وفق ما تمنيت. لو لم أقم بعملي هناك لما تحقق شيء، على وجه الاحتمال».

سألت الطباطبائي عما يمكن أن يحدث لو لم يوكل هالين مهمة إعادة افتتاح سوق البورصة. تبسم الرجل، قائلاً: «كنا افتتحناها قبل أشهر. كانت أفكاره عظيمة، ولكنها لم تتحقق. يذكرني موظفو سلطة الائتلاف أولئك بلورانس العرب».

علم لورانس ذاته، بكل الأحوال، متى يتراجع. أردف الطباطبائي، بذلك الصدد، قائلاً: «أستذكر أحد أكثر أقوال لورانس ملاءمة، وأتساءل عما إذا تكلف أي من ساكني القصر عناء قراءته:

«لا تحاول إنجاز كثيرٍ من الأمور بيديك. من الأفضل أن يقوم العرب بها على نحوٍ مقبول، على أن تنجزها بصورة تامة. تمثل تلك حربهم، وأنت هنا لمساعدتهم، لا لربحها لمصلحتهم. لا يمكن بالفعل، على حد سواء، ضمن ظروف شبه الجزيرة المتناقضة إلى حد بعيد، أن يتسم عملك بما ترتئيه من جودة، على وجه الاحتمال».

obeikandl.com

المنطقة الخضراء، المشهد العاشر

لم يصف الموظفون العسكريون الأمريكيون، المتمركزون في القصر الجمهوري، في معظم الأحيان، سلطة الائتلاف المؤقتة بما هو حسن من العبارات. كره العسكريون –الذين يحمل العديد منهم رتب الرواد والعقداء، بعدما أمضوا ما يزيد على العقدين في الخدمة– أن توجه إليهم الأوامر من قبل موظفي السلطة، ممن لا يتجاوزون العشرينيات من العمر. سبق لبعضهم الخدمة في كوسوفو، وهاييتي، والصومال، ناهيك عن القلة التي خدمت في فيتنام. علم أولئك أمراً أو اثنين عن بناء الدول في مراحل ما بعد النزاع، ولكنهم لم يمثلوا، في نظر موظفي السلطة من الشباب المتعجرفين، أكثر من سائقين، وحرس، وسعاة. عمد المدنيون إلى وضع السياسات، وتعين على العسكريين تنفيذها.

لم يتسكع الجنود في الحانات أو صالة ديسكو الرشيد، بالنظر إلى منعهم من شرب الكحول. انطوى الأخيرون على أنفسهم، يدخنون السجائر عند المدخل الخلفي، يتدربون في صالة التمارين الرياضية، ويلعبون الورق في مقطوراتهم. أكد أولئك على أن الأمور ستتسم بكثير من الأفضلية لو كانوا يتولون المسؤولية، ساخرين من سلطة الائتلاف المؤقتة، كونها عاجزة عن القيام بأي من الأشياء.

عينت فرقة من المارينز، في أوائل العام 2004، لحراسة القصر. أقام عناصرها حواجز إسمنتية للحد من حركة المرور حول المجمع، ناهيك عن مد الأسلاك الشائكة فوق الجدار العازل المحيط بالمنطقة الخضراء، وإقامة المزيد من نقاط المراقبة، ونقطة للتفتيش، حيث يتعين على القادمين، ممن لا يحملون بطاقات سلطة الائتلاف البلاستيكية، إبراز ما يعرف عنهم؛ بغية منحهم بطاقات دخول الزوار، التي يتعين عليهم إظهارها، على الدوام، في أثناء وجودهم في منطقة القصر.

ارتفع لوح أبيض، خلف مكتب نقطة التفتيش، يحوي رسوماً كرتونية لجنود المارينز. صور اللوح، في أحد الأيام، شاهدة قبر تحمل عبارة «الحس السليم». تمثل التعليق المكتوب أسفلها بالعبارة الآتية: «قتل على يد سلطة الائتلاف المؤقتة».